

الدكتور علي شمخي للنبا: النظام التعددي يكفل الحق في تأسيس مؤسسات إعلامية حرة

2018-08-06 وصال الاسدي

عندما تجتمع الاحرف تكشف الحقائق، ترسم خارطة الاحداث من كلمات تترنم بالاساليب المختلفة، لتصل الافكار الى المتلقي بمصداقية تجعله على اطلاع تام بما يجري في البلد، ليختار لونه الخاص يظل به تلك الخارطة بما ينسجم مع مبادئه وتطلعاته، لكن فساد السلطات قيد حرية الاقلام باسم الديمقراطية الوليدة في العراق، فتغير حبر الحقيقة وتغير معه الفكر، قيود فرضها الواقع السياسي الجديد على حرية الاعلام، كتكميم الافواه، حرب دعائية، اعلام حزبي، اساليب قمعية جعلت العراق من بين الدول التي تفتقر الى حرية الصحافة وفقاً لتقرير حرية الصحافة العالمي لهذا العام.

لكشف واقع حرية الصحافة في العراق كان لشبكة النبا حواراً صحفياً مع الاعلامي والاكاديمي الدكتور علي شمخي مدير مركز الدراسات والبحوث في وزارة الثقافة.

* كيف تساعد الصحافة على بناء دولة ديمقراطية؟

- يجب ان تكون هناك صحافة حرة تعمل على التوعية ونشر الثقافة وتنوير الفكر، فانها بالتاكيد ستعمل على خلق اجواء ديمقراطية، كما لايمكنها ان تنمو او تلعب دورها الحقيقي من دون نظام تعددي يكفل ويؤمن الحريات العامة، من بينها حرية الصحافة لكن بشرط أن لا تكون هذه الحرية مفتوحة النهايات بما يقودها إلى الفوضى، من المهم ان يكون هناك تنظيم للحرية وان يكون هناك حد أدنى في الحفاظ على أخلاقيات الإعلام وحمائتها، بالتالي يمكن القول ان كلاهما ينشأ من الاخر.

* ما مدى تطبيق الاعلام العراقي لمبادئ الصحافة؟

الحكم على أداء الاعلام العراقي في مجال الصحافة مرتبط إلى حد كبير بالنظام السياسي الجديد، بعد 2003 وتحول العراق من النظام الشمولي إلى النظام التعددي، اليوم لدينا اعلام حكومي واعلام حزبي واعلام ديني واعلام مستقل، بالتالي لابد من دراسة كل هذه الأشكال قبل التقييم ولكن الجامع لكل هذه الأشكال هو هذا الفيض الواسع من الحريات في العراق واستغلاله من قبل الكثير من الجهات بشكل منحرف، مما تسبب في تشويه رسالة الإعلام والصحافة وتحولها الى أداة لخدمة احزاب و جهات متنفذة، الدور الوطني للكثير من وسائل الإعلام في كشف الفساد ومؤازرة الشعب لعراقي وقواته الأمنية في مواجهة الإرهاب وتحرير الأراضي العراقية من عصابات داعش يمثل صورة ايجابية للاعلام الحر.

* في ظل ما يشهده العراق من تقلبات سياسية واجتماعية واقتصادية... هل تقوم وسائل الاعلام العراقي بوظائف اعلامية ام دعائية؟

- دور الإعلام يختلف باختلاف الجهة الممولة والراعية وكلما كانت الجهة الداعمة واعية لرسالة الاعلام كلما كانت حريصة على احترامها للراي العام وادت مهامها الاساسية بتزويد الجمهور بالمعلومات دون تشويه وتحريف، كما صبح الاعلام عنصراً من العناصر المهمة في تقييم أداء السلطة والقائمين عليها، فالاعلام السياسي يؤدي وظيفة سياسية مهمة، ويعمل على إحداث تأثيرات واقعية ومحملة على عمل وسلوكيات الآخرين.

تهدف إلى جعل هذه الجماعات تتقبل كل الأفعال التي يقوم بها السياسي القائم بالدعاية، كما تقوم على تلقين الافراد عدداً من النظريات والمبادئ السياسية التي تحرك حماسهم للتعاون والتأييد وبذل الجهود المنسقة من أجل خطة العمل المستهدفة مما يكفل التأثير على الرأي العام وصنعه، ثم لا يلبث هذا الدور الدعائي أن يصير مرجعاً ودليلاً ويلعب دوراً هاماً وأساسياً، في النشاط السياسي المؤدي إلى زيادة شعبية فرد أو جماعة معينة .

* نجحت الصحافة الاستقصائية في مكافحة الفساد عالمياً، لماذا لا يوجد تفعيل لهذا النوع من الصحافة في العراق؟

- ملف الصحافة الاستقصائية ملف كبير ومهم في الدول التي تعاني من الفساد والجريمة، للأسف

في العراق كانت الآمال بأن تأخذ الصحافة الاستقصائية دورها المعهود في ملاحقة الفاسدين ومساعدة الجهات الأمنية والرقابية في مكافحة الفساد، الا ان التكييف القانوني والأوضاع الأمنية حالت دون تحقيق الكثير في هذا المجال ولايزال هناك فرص أخرى كي تأخذ المؤسسات الإعلامية الأخرى دورها في ممارسة الإعلام الاستقصائية وتعويض غياب الصحافة في هذا المجال.

* لماذا في دولة ديمقراطية كالعراق يتعرض الصحفي للانتهاكات مستمرة؟

- مشاكل الإعلام العراقي لايمكن فصلها عن مشاكل النظام السياسي وفشله في تحقيق منظومة سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية خالية من بؤر الفساد، حينما تكون مفاصل الدولة في أعلى الهرم ونقصد بها السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية حريصة على مصالح الشعب وأمانة على ثروات البلد، بالتأكيد فإنها ستحمي الصحافة والاعلام وتمكنه من أداء دوره المعهود وحين تكون هذه المفاصل مخترقة من قبل الفاشلين والفاستدين بالتأكيد سينعكس ذلك على العمل الإعلامي ويفتقد الإعلام الحماية الكافية لأداء دوره.

* من اهم حقوق الصحفي هو حرية الحصول على المعلومة من مصادر قد تكون سرية..كيف يحصل عليها؟ وما دور الدولة في تسهيل مهامه؟

- العراق اليوم يحكمه دستور انبثق من التغيير الشامل في نظام الحكم، وقد فصل هذا الدستور مجموعة من الأنظمة والقوانين التي تصون الحريات العامة ومن ضمنها حرية الصحافة وحرية النشر وحرية التعبير عن الرأي، وبالتالي فإن الصحفي العراقي مؤمن له حق الحصول على المعلومات ضمن هذه المنظومة، وان القضاء هو الفيصل في كل القضايا الخلافية بين الصحفي والجهات التي تريد عرقلة عمله او اخباره على الكشف عن مصادر معلوماته كما ان قانون حماية الصحفيين هو الآخر فصل بين الحقوق والواجبات ي العمل الصحفي.

* الى اي مدى تستجيب الحكومة الى النقد الذي توجهه اليها الوسائل الاعلامية؟

- هناك من المسؤولين في الحكومة العراقية وفي مجلس النواب وفي المؤسسات والمنظومات الأخرى من يتفهم دور الإعلام ويحترم المؤسسة الإعلامية ورجل الإعلام وهناك للأسف من هو

جاهل او خائف او حاقد على هذا الدور وقد شاهدنا في العراق نماذج من هؤلاء ونتامل ان يعي الجميع الدور الحقيقي للإعلام في الأنظمة الديمقراطية، اذ تخضع الاستجابة من عدمها الى معايير حزبية وسلطوية معينة.

* العراق اليوم بلد الاحزاب هذه حقيقة الكل يعرفها... الاعلام والصحافة الحزبية هل يمكن اعتبارها حرة؟ ام انها تمهد لصناعة احزاب دكتاتورية من خلال الاعلام والصحافة السلطوية؟

- الصحافة حرة متى ما كانت قريبة من المواطن وتنقل همومه وطموحاته حتى لو كانت حزبية، يمكن ان توصل فكرها بأسلوب فطن وبخطاب دبلوماسي هادئ، اما اذا كانت فتوية ترصد تحركات واجتماعات المسؤولين والداعمين فانها ستفقد شعبيتها وكذلك ستفقد صفة صحافة حرة وكذلك الاعلام، كذلك ان النظام التعددي يكفل لكل جهة الحق في تأسيس او تشكيل مؤسسات إعلامية، تلك هي إحدى ثمار الحريات العامة، لكن الاله من ذلك ان تحترم الاحزاب والجهات هذه الحرية وان تحافظ على الأمن الوطني والقومي، وان تصون الحقوق الشخصية وان تحترم الأديان والمذاهب والقوميات وان لاتفرط بسيادة العراقية وكرامة شعبه.

* ادت صحافة المواطن بدور في التغيير السياسي في العالم العربي..هل يمكن ان تقوم بنفس الدور في العراق؟

لاشك ان الإعلام الالكتروني يتسيد الساحة اليوم في كل دول العالم، لما يتمتع به من مزايا السرعة والبساطة والسهولة وسرعة الوصول الى المعلومة والتعامل معها، وتأثيره الكبير على العقول والقلوب، في نفس الوقت فان المواطن هو ليس صحفي محترف ويعمل بمعايير المهنة، كثيرا ما يحول الاندماج العاطفي لدى المواطنين دون سرد الأحداث بموضوعية،

لذا فان صحافة المواطن تلقى انتقادات من الصحافة الاحترافية بأنها تساعد أحيانا في نشر الشائعات والتقارير الخاطئة بشكل سريع جدا، فلا بد للمعنيين والقائمين على شؤون هذا الاعلام ان يجيدوا التعامل مع المعلومة وان يحرصوا على الدقة والحيادية والتوازن في مضمونها، ولا بد ايضا من وضع ضوابط قانونية تتحكم بالنشر وتمنع دخول الكثير من الإدعاء الذين تقمصوا دور الإعلام واخترقوا الخصوصيات واساءوا للاعلام ولغته ورسالته.